الطريق السابع الوصية، والطريق الثامن الوجادة

مبحث فى دراسات فى علوم السنة

إعداد / ميسون عقباوى

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

maysoun.akabawy31@gmail.com

 **الخلاصة – هذا البحث يبحث فى الطريق السابع "الوصية، والطريق الثامن "الوجادة"
الكلمات المفتاحية – يوصى ، سفرة ، السلف**

**المقدمة.I**

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الطريق السابع "الوصية، والطريق الثامن "الوجادة"**

**.عنوان المقال II**

**الطريق السابع: الوصية:**

**وهو أن يوصي الشيخ بكتاب يرويه عند سفره أو موته لشخص، وقد رُوي عن بعض السلف جواز رواية الموصى له بذلك عن الموصي أي: الشيخ، واحتج المجيزون لها بشبهها بالإعلام والمناولة.**

**ومنع من الرواية بها ابن الصلاح فقال: وهذا بعيد، وهو إما زلة عالم، أو أو متأوّل على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة، وتابعه النووي، يعني: تابع النووي ابن الصلاح في ذلك وقال: الصواب أنه لا يجوز، أو لا تجوز الرواية بهذا الطريق، وقد نازع ابن الصلاح في مقالته ابن أبي آدم فقال: الوصية أرفع رتبة من الوجادة بلا خلاف، وهي معمول بها عند الشافعي وغيره، فهذا أولى.**

**أما من ناحية العمل: فقد اختلفوا هنا في وجوب العمل بما صحّ إسناده من الحديث المروي بها، والصحيح وجوب العمل به كوجوبه في سائر الأنواع السابقة، وصيغ الأداء عن هذا الطريق عند من يصحح الرواية به أن يقول: أوصى لي فلان، وحدثني فلان بالوصية، أو أخبرني بالوصية ونحوها.**

**الطريق الثامن: الوجادة:**

**بكسر الواو، مصدر لوجد، قال العلامة المعافى بن زكريا النهرواني: فرَّع المولدون قولهم وجادة فيما أُخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، وذلك من تفريق العرب بين مصادر "وجد" للتمييز بين المعاني المختلفة.**

**قال ابن الصلاح مفسرًا هذا الكلام -يعني: قولهم وجد ضالته وجدانًا-: ومطلوبه وجودًا، وفي الغضب مُوجدةً، وفي الغنى وُجدًا، وفي الحب وَجدًا؛ فاختلفت المصادر باختلاف المعاني التي يُقصد بها هذا الفعل.**

**أما في الاصطلاح: فالوجادة أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها، وهي بخطه، ولم يلقه أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، أو سمع منه ولكن لا يروي تلك الأحاديث الخاصة الواجد بسماع أو قراءة أو إجازة، أو يجد أحاديث في كتب لمؤلفين معروفين، والتعبير الدقيق لمن وجد ذلك وأراد روايته أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه حدثنا فلان، ويسوق الإسناد والمتن، أو يقول: قرأت بخط فلان عن فلان، هذا الذي استمرَّ عليه العمل قديمًا وحديثًا.**

**وفي (مسند الإمام أحمد) أحاديث كثيرة نقلها عنه ابنه عبد الله يقول فيها: وجدت بخط أبي في كتابه، ثم يسوق الحديث، ولم يستجز أن يرويها عن أبيه وهو رَاوية كتبه، وهو ابنه وتلميذه وخط أبيه معروف له، وكُتُبه محفوظة عنده، كل هذا لم يجعله يُجيز أن يرويها عن أبيه دون أن يُبيّن أنها وِجادة، وهذا من الورع والأمانة في النقل، وهو من باب المنقطع، ولكن فيه شَوب اتصال بقوله: وجدت بخط فلان.**

**وقد تساهل بعضهم فروى في الوجادة بلفظ "عن"، قال ابن الصلاح: وذلك تدليس قبيح إذا كان بحيث يُوهم سماعه منه، وجازف بعضهم فأطلق فيها حدثنا فلان، أو أخبرنا فلان، وقد أنكر ذلك العلماء، ولم يجزه أحد يُعتمد عليه.**

**وإذا وجد حديثًا في تأليف شخص وليس بخطه قال: ذكر فلان، أو قال فلان أخبرنا فلان، وهذا منقطع لا شوب فيه من اتصال، وهذا كله إذا وثق بخطه أو كتابه حتى ينسب إليه هذا القول، أو أنه قد ذكر هذا الكتاب أو هذه الأحاديث.**

**أما عند عدم الثقة بالخط أو بالكتاب؛ فليس له إلا أن يقول: بلغني عن فلان، أو جدت عن فلان، أو قرأت في كتاب أخبرني فلان أنه بخط فلان، أو ظننت أنه بخطّ فلان، أو ذكر كاتبه أنه فلان، أو تصنيف فلان، ونحو ذلك.**

**هذا؛ والكتب التي هي مطبوعة الآن أقرب إلى أن يتأكَّد أن هذا الكتاب الذي وجده أو اشتراه هو لفلان، كما هو مكتوب عليه اسمُه إذا كان من الأحياء، أو إذا كان من القدماء، وهناك الدلائل الكثيرة التي بيَّن فيها محققه أن هذا لفلان.**

**هذا؛ وإذا نقل شيئًا عن تأليف فلا يقل فيه: قال فلان، أو ذكر بصيغة الجزم إلا إذا وثق بصحة النسخة بمقابلته على أصل مؤلفه أو مقابلة ثقة بها، فإن لم يوجد هذا ولا نحوه؛ فليقل: بلغني عن فلان، أو وجدت في نسخة من كتابه، ونحو ذلك.**

**وتسامح كثير من الناس في هذه الأعصار بالجزم في ذلك من غير تحرٍّ ولا تثبت، وقد اجترأ كثير من الكتاب في عصرنا في مؤلفاتهم وفي غيرها من الصحف والمجلات والمحاضرات، فصاروا ينقلون من كتب السابقين من المؤلفين وغيرهم من غير تثبُّت ولا تحرٍّ، بل وبلفظ التحديث فيقولون مثلًا: حدثنا الطبري، وحدثنا ابن خلدون، وهذا لا يوافق لغة ولا اصطلاحًا، كما عرفت، وفي هذا تجرُّؤٌ على اللغة، وإفساد لمصطلحات العلوم، وإيهام بغير الحقيقة، ولو أنهم اتبعوا قواعد المحدثين في هذا؛ لكان خيرًا لهم وأجمل بهم.**

**حكم العمل بالوجادة:**

**نُقل عن معظم المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم أنه لا يجوز العمل بها، وعن الشافعي ونُظَّار أصحابه أنه يجوز، وهذا هو الصحيح الذي لا يتَّجه غيره في هذه الأعصار، كما قال ابن الصلاح: فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسدَّ باب العمل بالمنقول؛ لتعذّر شروط الرواية فيها، وقد احتج الحافظ عماد الدين بن كثير في أوائل تفسيره للعمل بالوجادة بالحديث المرفوع: ((أيُّ الخلق أعجب إيمانًا؟ قالوا: الملائكة. قال: وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟! قالوا: الأنبياء. قال: وكيف لا يؤمنون وهم يأتيهم الوحي؟! قالوا: نحن. فقال: وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟! قالوا: فمن يا رسول الله؟! قال: قوم يأتون من بعدكم يجدون صُحفًا يؤمنون بما فيها)) قال البلقيني: وهو استنباط حسن، و الحديث رواه الحسن بن عرفة في جزئه، قال السيوطي وله طرق كثيرة أوردتها في (الأمالي)، وفي بعض ألفاظه: ((بل قوم من بعدكم يأتيهم كتاب بين لوحين يؤمنون به، ويعملون بما فيه، أولئك أعظم منكم أجرًا)) أخرجه أحمد والدارمي والحاكم.**

**وفي لفظ للحاكم من حديث عمر: ((يجدون الورق المعلق فيعملون بما فيه، فهؤلاء أفضل أهل الإيمان إيمانًا)).**

**هذا؛ وقد ذكر الإمام السيوطي في (التدريب) أنه وقع في (صحيح مسلم) أحاديث مروية بالإجازة، وانتُقدت بأنها من المنقطع، كما هو حكم الوجادة كقوله في الفضائل: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: وجدت في كتابي عن أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة: ((إن كان رسول الله ليتفقَّد يقول: أين أنا اليوم؟ أين أنا غدًا؟)) الحديث، وروي أيضًا بهذا السند حديثها: ((قال لي رسول الله : إني لأعلم إذا كنت عني راضية)) الحديث.**

**وكذلك حديث: ((تزوجني رسول الله لست سنين))، وقد أجاب الرشيد العطار بأن مسلمًا روى هذه الأحاديث الثلاثة من طُرق أخرى موصولة إلى هشام -يعني: هشام بن عروة- وإلى أبي أسامة، وهذا الجواب صحيح في ذاته؛ لأن مسلمًا رواه كذلك.**

**وأجاب السيوطي بجواب آخر: وهو أن الوجادة المنقطعةظم أن يجد في كتاب شيخه لا في كتابه عن شيخه، فتأمَّل، وهذا هو الجواب الصحيح المتعيَّن هنا؛ لأن الراوي إذا وجد في كتاب نفسه حديثًا عن شيخه كان على ثقة من أنه أخذه عنه، وقد تخونه ذاكرته فينسى أنه سمعه منه فيحتاط تورعًا، ويذكر أنه وجده في كتابه كما فعل أبو بكر بن أبي شيبة -رحمه الله، وهذا الذي فعله أبو بكر بن أبي شيبة هو غاية الدقة، وغاية الأمانة في الرواية، فليفهم الطاعنون في الرواية ذلك، وليكن عندهم وعيٌ بذلك.**

**ومما ذكرناه في التحمل والأداء وفي طرقهما والألفاظ التي في التعبير عنها عند الأداء والرواية، يتبيّن لنا جليًّا أن الأحاديث والسنن حُملت عن الرواة من لدن النبي إلى وقت اكتمال التدوين بأقوم طرق الرواية، مع التحقيق والتدقيق البالغَيْن، ولا نبالغ أن هذه الأحاديث التي رُويت عن رسول الله إنما رُويت إما سماعًا، وإما عرضًا في أغلبها إن لم يكن في كلها إلا نادرًا، وأن الأحاديث والسنن قامت على أصل ثابت قويم متين، وهي الرواية، وأن الرواية في الإسلام، ولاسيما في الحديث تُعتبر بدعًا في بابها؛ لأنها قامت -يعني: بالنسبة للأمم السابقة- على أساس من الجرح والتعديل اللذَيْن لم يكونا موجودين قبل الإسلام، وأن الإسناد المتصل الصحيح يُعتبر من خصائص هذه الأمة الإسلامية، ولا يوجد في غيرها من الأمم، وأن على هذه الأمة الإسلامية أن تُحافظ على هذه الخصائص حتى يَرِثَ الله الأرض وما عليها، والحمد لله رب العالمين على هذه النتيجة الموفقة، وهو حسبنا ونعم الوكيل.**

**المراجع والمصادر**

1. **محمد بن محمد أبو شهبه ، (الوسيط في علوم ومصطلح الحديث) ، طبعة عالم المعرفة، جدة 1983م.**
2. **عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح ، (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح) ، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974م.**
3. **نخبة من الباحثين ، (موسوعة علوم الحديث الشريف) ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر 2003م.**
4. **الجزائري، طاهر بن صالح الجزائري ، (توجيه النظر إلى أصول الأثر) ، عناية: عبد الفتاح أبو غدة، دار المعرفة، بيروت 1972م.**
5. **الصالح، صبحي الصالح ، (علوم الحديث ومصطلحه) ، دار العلم للملايين 1969م..**
6. **النهانوي، ظفر أحمد النهانوي ، (قواعد في علوم الحديث) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية 1984م.**
7. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته) ، مكتبة الخانجي – القاهرة 1981م.**
8. **الطحان، محمود الطحان ، (أصول التخريج و دراسة الأسانيد) ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض 1996م.**
9. **البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، (الرحلة في طلب الحديث) ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت 1975م.**
10. **الخطيب، محمد عجاج الخطيب ، (السنة قبل التدوين) ، دار الفكر 1971م.**
11. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (المدخل إلى منهاج المحدثين)**

**، دار السلام – القاهرة 2001م.**

1. **رفعت فوزي عبد المطلب ، ( ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث) ، مكتبة الخانجي - القاهرة 1994م.**

**الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) ، دار إحياء التراث العربي 1945م.**